

Distr.
GENERAL

A/52/427
6 October 1997
ARABIC
ORIGINAL: ARABIC/ENGLISH
FRENCH/RUSSIAN

الجمعية العامة



الدورة الثانية والخمسون
البند ٧٦ من جدول الأعمال

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

تقرير الأمين العام

المحتوياتالصفحة

٢	أولا - مقدمة
٣	ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
٣	الاتحاد الروسي
٥	الأردن
٥	الجزائر
٧	لبنان
٨	مالطة

أولا - مقدمة

١ - في القرار ٥٠/٥١ المؤرخ ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، شجعت الجمعية العامة جميع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط على تهيئة الظروف اللازمة لتعزيز تدابير بناء الثقة فيما بينها عن طريق تعزيز المصارحة والشفافية الحقيقيتين بشأن جميع المسائل العسكرية، وبالمشاركة، في جملة أمور، في نظام الأمم المتحدة الموحد للإبلاغ عن النفقات العسكرية وكذلك بتقديم بيانات ومعلومات دقيقة إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. ودعت أيضا جميع دول المنطقة إلى التصدي، من خلال أشكال التعاون المختلفة، للمشاكل والتهديدات التي تواجه المنطقة، مثل الإرهاب، والإجرام الدولي، وعمليات نقل الأسلحة المحظورة وإنتاج المخدرات واستهلاكها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، مما يعرض للخطر العلاقات الودية بين الدول ويعرقل تنمية التعاون الدولي ويؤدي إلى تدمير حقوق الإنسان والحريات الأساسية والأساس الديمقراطي للمجتمع التعددي.

٢ - وفي القرار ٥٠/٥١، شجعت الجمعية العامة أيضا استمرار التأييد الواسع النطاق من بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط لعقد مؤتمر للأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وكذلك المشاورات الجارية بهدف تهيئة الظروف الملائمة لعقده. وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن وسائل تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

٣ - وبهدف تسهيل إعداد هذا التقرير وجّه الأمين العام مذكرات شفوية إلى جميع الدول الأعضاء طالبا آراءها بشأن هذا الموضوع.

٤ - وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، كانت قد وردت ردود من خمس حكومات، وترد ردودها مستنسخة في الفرع الثاني أدناه. وستنشر الردود والإخطارات التي ترد فيما بعد بوصفها إضافات لهذا التقرير.

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

الاتحاد الروسي

[الأصل: بالروسية]

[١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧]

١ - يعتبر الاتحاد الروسي أن تعزيز الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط إحدى المهام ذات الأولوية بالنسبة للمجتمع الدولي.

٢ - وتتمس الحالة في البحر الأبيض المتوسط بوجود عوامل متنوعة ومتضاربة. فلا تزال تصيب المنطقة زيادة في عدم الاستقرار السياسي. وتوسع الفجوة في مجال التنمية الاجتماعية - الاقتصادية بين بلدان الجنوب وبلدان الشمال في المنطقة، ولا تزال في المنطقة كتلة حرجة من "المادة القابلة للاشتعال" - وهي النزاع في الشرق الأوسط، ومشكلة قبرص التي لم تحسم بعد، كما أن مستوى التشيع بالأسلحة مرتفع ويقترن بخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتزداد حدة الشعور بوجود جيل جديد من التحديات - كالتطرف الديني والإرهاب والاتجار بالمخدرات، والهجرة غير المشروعة. ونظرا للترابط الجغرافي، تتأثر الحالة في منطقة البحر الأبيض المتوسط تأثرا سلبيا بالنزاعات المحلية في عدد من بلدان البلقان والبيور الساخنة للتناقضات الإثنية في حوض البحر الأسود.

٣ - وفي الوقت ذاته تظهر أيضا اتجاهات إيجابية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: ففي إطار ما يعرف بـ "العملية الأوروبية - المتوسطية"، على وجه الخصوص، وضع الأساس لحوار جارٍ متعدد الأطراف، كما برزت آليات جديدة للتعاون في المجالات الاقتصادية والإنسانية وغيرها.

٤ - ويثابر الاتحاد الروسي على الدعوة إلى تعزيز الدور البنّاء الذي تضطلع به الأمم المتحدة لحسم المشاكل السياسية والاقتصادية والبيئية في المنطقة، وإقامة تعاون منتج بين دول البحر الأبيض المتوسط. ويتطلب تعزيز الأمن في المنطقة نهجا شاملا ينطوي على اتخاذ خطوات متوازنة لتسوية حالات النزاع والقضاء على بؤر التوتر الساخنة، وخفض مستوى التواجد المسلح، وتعزيز الثقة بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط ذاتها، وتعزيز تفاهمها مع الدول الأعضاء الأخرى في المجتمع الدولي، وتطوير التعاون الاقتصادي في المنطقة فضلا عن تطويره مع "بلدان ثالثة".

٥ - ولا يمكن حسم المجموعة الكاملة من مشاكل المنطقة التي يحدث كثير منها عبر الحدود، إلا بتكثيف جهود جميع الدول المجاورة والمتاخمة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، التي تتأثر مصالحها الوطنية مباشرة بالعوامل الموجودة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ويمكن تعزيز هذا من خلال زيادة المشاركة الفعلية من جانب الأمم المتحدة في الجوانب الإقليمية للتعاون.

٦ - ويتطلب الأمر أيضا نهجا تطلعية أعم، وخاصة إعداد مبادئ سياسية مشتركة تدعم بها الأمم المتحدة الآليات الإقليمية التي تكفل السلام والأمن.

٧ - ويتطلب الأمر زيادة دور الأمم المتحدة بما يكفل تكامل المصالح الاقتصادية المتبادلة وتشجيع التعاون العملي بين بلدان البحر الأبيض المتوسط والمناطق المتاخمة لها، وخاصة مع دول حوض البحر الأسود. ولو أمكن تحقيق مفهوم "البحر الأبيض المتوسط الأكبر"، استنادا إلى نظام للتعاون متعدد الأوجه بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط وحوض البحر الأسود، فضلا عن دول الشرق الأوسط، فسيفتح ذلك الباب أمام تحول المنطقة إلى منطقة سلام واستقرار وتعاون.

٨ - وتستطيع اللجنة الاقتصادية لأوروبا أن تقوم بدور هام في إقامة التعاون الاقتصادي بين دول حوضي البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط.

٩ - وقد تفتتح آفاق واسعة نتيجة لإقامة تعاون في المشاريع الاقتصادية والبيئية في سياق التعاون الاقتصادي في البحر الأسود والبرنامج "الأوروبي - المتوسطي" التابع للاتحاد الأوروبي.

١٠ - وتستطيع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تسهم كثيرا في تعزيز الأمن في البحر الأبيض المتوسط نتيجة لما تجمع لديها من خبرة سليمة تستند إلى تنفيذ خطوات مشتركة مع البلدان المشاركة من أجل تعزيز الأمن والتعاون في المجالات العسكرية - السياسية والاقتصادية والإنسانية وغيرها مما قد يفيد في حسم مشاكل البحر المتوسط.

١١ - ولم تفقد فكرة عقد مؤتمر للأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط أهميتها، فهي قد تتيح النظر عن كثب إلى مشاكل المنطقة، والإيماء إلى وسائل محددة لحسمها، استنادا إلى موارد وقدرات مجموعة واسعة من الدول المهتمة بالتنمية التي لا تكتنفها الأزمات في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

الأردن

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧]

١ - إن الأردن ملتزم تماما بتحقيق الأهداف العامة للقرار ٥١/٥٠، وهو يلتزم على نحو كامل بما ورد فيه من مقاصد سامية.

٢ - ومن رأي الأردن أن الفقرتين ٧ و ٨ من هذا القرار ينبغي أن تعكسا بوضوح ما سبق أن أعرب عنه المجتمع الدولي من شعور حقيقي بالقلق إزاء انتشار أسلحة الدمار الشامل. ويجب أن تتضمن هاتان الفقرتان، بالتالي، دعوة صريحة إلى جميع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط، التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقيات حظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، أن تفعل ذلك، في إطار التطلع إلى الهدف النهائي المتمثل في إنشاء منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

الجزائر

[الأصل: بالفرنسية]

[٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧]

١ - تؤيد الجزائر تأييدا تاما الأهداف والإجراءات المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٥١/٥٠ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ التي ترمي إلى تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

٢ - وقد برهنت الجزائر على الدوام بالنسبة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط على تعلق دائم والتزام ثابت بتحقيق التقارب بين بلدان البحر الأبيض المتوسط من خلال إنشاء منطقة شاملة للإستقرار والأمن والتشجيع على إقامة حيّز للتنمية والازدهار المشتركين. وفي هذا الإطار، اشتركت الجزائر في جميع المبادرات الخاصة بهذه المنطقة وأفادت منها خصوصا من خلال تنفيذ عملية برشلونة التي تهدف إلى وضع إطار لشراكة متجددة.

٣ - وبعد عقد مؤتمر برشلونة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ الذي أرسى قواعد إقامة علاقات جديدة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، فإن المؤتمر الثاني لبلدان أوروبا وبلدان البحر الأبيض المتوسط المعقود في فالييتا (مالطة) أتاح مجال التطور الهادئ لهذه العملية وإعطاء قوة دفع سياسية لدينامية هذه الشراكة.

٤ - والإطار السياسي الإقليمي الذي عُد في هذا المؤتمر أعاد تأكيد صوابية النهج الشامل المتوازن والمتعدد الأبعاد. وقد أسهمت الجزائر بوصفها منسّقة لمجموعة الدول العربية في منطقة البحر الأبيض المتوسط في المحافظة على هذه العملية التي تشكل مكتسبا سياسيا أساسيا.

٥ - وبالنسبة للجزائر، فإن الشراكة السياسية والأمنية تشكل عنصرا رافدا للعلاقة المتبادلة بين الأمن والاستقرار ومستلزمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والنهج المعتمد هو نهج تدريجي وبرغماتي في تنفيذ تدابير بناء الثقة يراعي تحقيقا لذلك تطور الحالة السياسية والأمنية في المنطقة. وترتبط هذه التدابير ارتباطا جوهريا بالتسوية العادلة والدائمة للنزاعات، وبالتسوية السلمية للخلافات، وبالتدابير الملموسة والفعالة لنزع السلاح من خلال التزام جميع دول المنطقة بالاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن حظر أسلحة التدمير الشامل (معاهدة عدم الانتشار، واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية...) وإخضاع جميع المنشآت النووية للرقابة الدولية.

٦ - وبالإضافة إلى ذلك، ترى الجزائر أنه يشترط في هذه الشراكة السياسية والأمنية أن تكون إرادة سياسية متبادلة بين الدول تهدف إلى مواجهة التحديات المشتركة بشكل متضامن عن طريق احترام المبادئ الراسخة في القانون الدولي وخصوصا مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، وعدم اللجوء إلى القوة أو التهديد بها، واحترام السيادة. وكل تعاون في هذا الاتجاه لا بد أن يكون مفيدا في تعزيز الديمقراطية وتوطيد دولة القانون في المنطقة، والقضاء كذلك على الأشكال الجديدة التي تنطوي على تهديد للسلام والأمن، وخصوصا الظواهر المعكرة لهما والعابرة للحدود الوطنية.

٧ - إن الإرهاب، وهو ظاهرة عالمية تهدد الأسس الديمقراطية للدول، يتطلب سياسة وقائية وتعاوننا يحظيان بدعم جميع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط. فلا بد إذن من تكثيف وتعزيز التعاون ضد الإرهاب الذي ما زال يشكل تحديا أساسيا يتحتم على الشركاء الأوروبيين - المتوسطيين وعلى المجتمع الدولي أن يواجهوه.

٨ - وفي إطار الشراكة الاقتصادية والمالية، تُصر الجزائر على ضرورة تقليص التباينات في التنمية ما بين الضفتين، وتشدد خصوصا، من جهة، على التوزيع العادل والمنصف للتدفقات المالية الموضوعية بتصرف بلدان البحر الأبيض المتوسط الشريكة، ومن جهة أخرى، على ضرورة تخفيف عبء الديون وإعادة جدولتها. والواضح أن المطلوب إقامة علاقات اقتصادية جديدة وتعزيز إنشاء شراكة للتنمية المشتركة. وخلاصة القول، لا ينبغي أن تشكل منطقة التبادل الحر غاية بذاتها بل وسيلة لتحقيق هدف أكثر طموحا يتمثل في إقامة منطقة من الرخاء المشترك.

٩ - وفي مجال الشراكة الاجتماعية والثقافية والبشرية، تعتبر الجزائر أن إنشاء منطقة للتبادل الحر تفترض أن يُؤخذ في الاعتبار عامل الحركة الذي يتم به العنصر البشري خصوصا من خلال تحسين حالة

المواصلات بين الضفتين. ومن شأن رفع القيود المفروضة على حرية التنقل وإقامة الأشخاص أن يساعد على تحقيق تبادلات بشرية أفضل وتفاهم أكبر بين المجتمعات المشاطئة.

١٠ - وفضلا عن ذلك، فإن إسهام الجزائر في التقارب بين شعوب البحر الأبيض المتوسط اتخذ شكلا ملموسا بعقد الدورة العادية الرابعة لمنتدى البحر الأبيض المتوسط في الجزائر في ١١ و ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٧. وقد شكل الاجتماع في الجزائر مرحلة مهمة في توطيد هذا الإطار المفضل من الحوار والتعاون بين بلدان البحر الأبيض المتوسط وإعطائه قوة دفع حيوية. كما أنه أكد فائدة هذا الإطار وتمسك جميع الدول الأعضاء بالمنتدى.

لبنان

[الأصل: بالعربية والفرنسية]

[٤ حزيران/يونيه ١٩٩٧]

١ - بالإشارة إلى الفقرة ١٢ من القرار ٥٠/٥١، التي تطلب بها الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن وسائل تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، يوجّه الانتباه إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر مالطة بشأن الشراكة الأوروبية - المتوسطية، وكذلك إلى رسالة وزير خارجية لبنان ومرفقاتها، حيث أعرب وزير الخارجية عن تحفظات له إزاء الفقرة المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

٢ - ولبنان يؤيد إضافة موضوع دعم الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ويرى أن هذا القرار ينبغي أن يتضمن مايلي:

(أ) إشارة واضحة إلى العقوبات التي تواجه عملية السلام في الشرق الأوسط من جراء رفض إسرائيل لها، وهي عملية تستند إلى مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام، كما أنها متفقة مع قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨). وينبغي أن يدعو القرار إلى بذل الجهود اللازمة لدعم عملية السلام بناء على الأسس المذكورة أعلاه؛

(ب) ينبغي أن تنص الفقرة ٨ على إخضاع المنشآت النووية للتفتيش الدولي؛

(ج) ينبغي أن تتضمن الفقرة ٩، التي تتعلق بتعزيز التعاون في مناهضة الإرهاب بجميع أشكاله وصوره، عبارة "لأن الإرهاب يشكل إنتهاكا لحقوق الإنسان، ويهدد السلام والأمن والاستقرار في المنطقة وفي العالم". ويؤكد لبنان، علاوة على ذلك، أن ثمة حاجة للإقرار بالحقوق المشروعة للشعوب التي تعيش تحت وطأة الاحتلال الأجنبي، بما في ذلك حقها في مقاومة الاحتلال الأجنبي، الذي ينتهك هذه الحقوق، بغية تحرير أرض الوطن. ولبنان لا يستطيع أن يغمض عينيه إزاء احتلال إسرائيل لما يزيد عن عشرة في المائة من أرضه الوطنية بجنوب لبنان وغربي وادي البقاع منذ عام ١٩٧٨، وذلك تحديا لقرار مجلس الأمن ٤٢٥

(١٩٧٨). إن القوات المحتلة وعملاءها يعرضون السكان المدنيين لممارسات تتنافى مع حقوقهم الإنسانية وتتعارض مع أحكام اتفاقية جنيف الرابعة (١٩٤٩) واتفاقية لاهاي الرابعة (١٩٠٧)، ويزيدون الأمر سوءاً بشن هجمات يومية تقريبا على أراضي لبنان ذات السيادة، ويستخدمون أسلحة محظورة ضد المدنيين. فضلا عن هذا، فإن ثمة عشرات من المدنيين اللبنانيين احتجزوا في معسكرات للإعتقال في الأجزاء المحتلة من جنوب لبنان وإسرائيل، في ظل ظروف بعيدة كل البعد عن الطابع الإنساني وقواعد الصحة. لذلك فإن لبنان يرى أن هناك حاجة إلى النص صراحة بقرار على الفرق بين الإرهاب، الذي يدينه لبنان ويعاني منه في واقع الأمر، والمقاومة المشروعة ضد الأهداف العسكرية في الأرض المحتلة؛

(د) ينبغي أن تضاف فقرة تتضمن المطالبة بالتعاون في المجالات موضع الاهتمام المشترك بين الأمم المتحدة والشراكة الأوروبية - المتوسطية التي بدأت في برشلونة في عام ١٩٩٥.

مالطة

[الأصل: بالانكليزية]

[٦ آب/أغسطس ١٩٩٧]

١ - تعتقد مالطة، بصفتها من مقدمي القرار الأصلي للجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلق بتعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط وبصفتها من المقدمين الرئيسيين للقرار ٥٠/٥١، الذي اتخذته الجمعية العامة بالإجماع في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، بأن تنفيذ أحكام هذا القرار سيعزز الجهود التي تبذلها بلدان البحر الأبيض المتوسط لمنح المنطقة اعترافا، هي في أشد الحاجة إليه، من التوترات والمنازعات والاضطرابات وحالات عدم اليقين التي اعتورت المنطقة طيلة قرون عديدة.

٢ - وحتى سنين قليلة خلت، ما برح البحر الأبيض المتوسط ساحة المعركة المحتملة للمجابهة بين الشرق والغرب. ففي هذه المنطقة تعرض مصير أوروبا مرارا، بل والعالم أجمع، لضغوط هائلة، وفيها تعرضت حياة ومعيشة الشعوب حول شواطئ البحر الأبيض المتوسط للخطر دائما. ومع ذلك، ورغم تلاشي أعراض الحرب الباردة، ما برحت منطقة البحر الأبيض المتوسط اليوم تواجه مشاكل وتهديدات جديدة، كما تواجه تحديات مشتركة متعددة.

٣ - ولمنطقة البحر الأبيض المتوسط صفاتها الخاصة الفريدة. فقد لوحظ بوجه عام أن منطقة البحر الأبيض المتوسط هي منطقة تسودها التناقضات أكثر مما تسودها أوجه التشابه. وحركة الناس وحركة العقائد وحركة الأفكار تعني دائما الاحتكاك، الذي غالبا ما يسفر عن نزاع مباشر، لا يترك مجالاً لتحقيق أساس يجدر ذكره من الاستقرار والتنمية والسلام والازدهار في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

٤ - وفي خضم كل هذه العوامل المزعزعة للاستقرار، انتهجت الحكومة العمالية الجديدة لمالطة، التي تتمتع بثقة الأكثرية المطلقة من الشعب المالطي كما تجلى ذلك في الانتخابات العامة التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، سياسة خارجية أملاها عليها وضعها الجغرافي - الاستراتيجي الخاص، والموقف السياسي السائد في المنطقة، وعلى الصعيد الدولي، ونمط واتجاه العلاقات التجارية التي أقامتها مالطة عبر السنين. وهذا النهج العملي ناجم عن اعتبار أن سياسة مالطة الخارجية تتضمن جميع الأنشطة السياسية التي تتجاوز حدودها ومشاغلا الإقليمية، والأحداث والتطورات التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في نوعية حياة الشعب المالطي، ولو أنها لا تنحصر ضمن الحدود الوطنية القائمة.

٥ - وبغية تعزيز السلام وتوطيد الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ما برحت حكومة مالطة الجديدة تلزم نفسها المرة تلو المرة بسياسة خارجية قائمة على قيم الحكم الديمقراطي، والتمسك بحقوق الإنسان الأساسية، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية، وعلى سياسة تدعو الى نزع السلاح، وتعارض بشدة العدوان العسكري وصنع وتوزيع ونشر جميع أنواع الأعتدة والأسلحة، وبخاصة أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية.

٦ - وما برحت الحكومة تعتقد بأن سياسة الحياد وعدم الانحياز المنصوص عليها في دستور مالطة منذ عام ١٩٨٧، ينبغي أن تستمر في أداء دورها الحاسم الفعال في تكوين سياسة مالطة الخارجية، وهو نهج سيوفر بحد ذاته لمالطة درجة من الأمن ويسهم في الأمن على نطاق أكبر وأوسع في منطقة البحر الأبيض المتوسط بأسرها.

٧ - وتتبع حكومة مالطة سياسة تولي الاحترام لمختلف العقائد الدينية والثقافات المتنوعة، والتسامح إزاءها. وهي سياسة تعارض جميع أشكال القومية، كما تعارض جميع أشكال التطرف، سواء أكان سياسيا أم دينيا أم غير ذلك. وفي رأي مالطة أن للحركات الدينية دورا هاما تؤديه في المناقشات الأخلاقية التي تدور اليوم حول التسامح والتعايش السلمي، وذلك بسبب الدور الخاص الذي تلعبه في المجتمع المدني. فقد كونت هذه الحركات، من الناحية التاريخية، الأساس الأدبي والأخلاقي لمجتمعات عديدة. وللعلماء الدينيين دور حيوي يؤديه كشركاء في حوار مع الآخرين، ومن بينهم السياسيون، وذلك أداء لمهمتهم المتمثلة في معالجة المسائل الرئيسية في وقتنا الحاضر. فتعاونهم مع المؤسسات السياسية والمجتمعات المدنية هام على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي على حد سواء. وهم عناصر فاعلة رئيسية في سبيل البحث عن نماذج مجددة للتسامح والتعايش السلمي والتعاون، وبالتالي للأمن. ورغم عراقلة مالطة في التقاليد المسيحية، فقد مرت أيضا عبر قرون عديدة من الوجود الإسلامي. وتتمتع مالطة، على نحو لا يتمتع به أي جزء آخر في المنطقة، بتراث يتعهد بخدمة مجتمع البحر الأبيض المتوسط ويلتزم بهذه الغاية.

٨ - وتعتقد مالطة بأن ما تشعر به من أخطار تهدد الاستقرار في البحر الأبيض المتوسط، وبالتالي تهدد الأمن، هي الآن، أكثر من أي وقت مضى، ذات طابع غير عسكري. فالأخطار غير العسكرية التي تهدد الأمن قد تكون ذات طابع سياسي أو بيئي أو اقتصادي أو اجتماعي.

٩ - وما برح تدفق الأسلحة على نطاق واسع في منطقة البحر الأبيض المتوسط مصدرا للقلق العميق بالنسبة لمالطة. فمالطة تحبذ السياسات والتدابير التي تؤدي الى نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة التدمير الشامل. كما أنها دولة طرف في العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الرئيسية المتصلة بنزع السلاح. والحقائق الجغرافية - السياسية في مالطة تجعلها تحس بأنه لا يزال يوجد في منطقة البحر الأبيض المتوسط بلدان لم تتقيد بعد بعدد من نظم نزع السلاح، بما في ذلك معاهدة عدم الانتشار واتفاقية الأسلحة الكيميائية. وتأمل حكومة مالطة، لصالح الأمن والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط، في أن تتقيد جميع بلدان البحر الأبيض المتوسط بهذه الاتفاقيات والمعاهدات وبغيرها من اتفاقيات ومعاهدات نزع السلاح، اعتقادا منها بأنه عن طريق تنفيذها، إنما ستشع في المنطقة هالة جديدة من الثقة والاطمئنان.

١٠ - وستكون مهمة مالطة في السنوات المقبلة معالجة مسألة الأمن في البحر الأبيض المتوسط عن طريق الإسهام في قدر أكبر من التعاون والتفاهم بين جميع بلدان المنطقة. وبالعمل انطلاقا من مفهوم الأمن التعاوني، سيستفاد الى الحد الأقصى من الآليات والهيكل غير العسكرية ويقلل من الهياكل العسكرية أو الدفاعية. وستكون الدبلوماسية الوقائية، وتدابير بناء الثقة، والحوار السياسي المفتوح الشفاف، والتعاون على الصعيدين الثنائي ومتعدد الأطراف في جميع المجالات الممكنة، أدوات مالطة للإسهام في ضمان السلام والاستقرار والتنمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

١١ - والهدف النهائي لسياسة مالطة في البحر الأبيض المتوسط هو تحويل هذه المنطقة الى منطقة مستقرة سياسيا، مزدهرة اقتصاديا، منزوعة السلاح وخالية من الأسلحة النووية. ولا بد أن يمكن ضمان السلام وتعزيز التعاون الدائم بشكل أوثق بين بلدان البحر الأبيض المتوسط من تمتع جميع شعوب المنطقة بالسيادة الكاملة، وقد حظيت بالحرية والحماية اللتين توفرهما حدود إقليمية قائمة مقبولة، وتمسكت بسياسة متبادلة قائمة على عدم التدخل في شؤون الآخرين الداخلية.

١٢ - وتظل مالطة قلقة بصورة خاصة إزاء الثغرة الديموغرافية التي يتزايد اتساعها في منطقة البحر الأبيض المتوسط بين شمال شائع يتمتع بوفرة نسبية وجنوب شاب محروم اقتصاديا.

١٣ - إن الفوارق الفاضحة في مستويات الرخاء الاقتصادي والاجتماعي بين السواحل الشمالية والجنوبية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط يزداد تفاقمها بما تصفه مالطة عادة بأنه أخطار ناتجة عن ضعف الأمن. وتندرج تحت هذه الأخطار المنازعات الإثنية والخلافات التي تنشأ عن حالات إهمال حقوق الأشخاص الذين ينتمون إلى الأقليات القومية؛ والخلافات على الحدود التي يمكن أن تؤدي إلى منازعات مسلحة؛ وانتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم تسديدها؛ والإرهاب الدولي؛ والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات؛ وغسل الأموال والهجرة المحرمة والسرية؛ والتردي البيئي عبر الوطني.

١٤ - إن هذه الحالة الخطيرة التي تواجه منطقة البحر الأبيض المتوسط تتطلب من بلدان المنطقة نفسها بذل جهد شامل لتكثيف عملية الحوار والتشاور بغية حل المشاكل القائمة في المنطقة وإزالة أسباب التوتر

وما يتمخض عنها من تهديد للسلم والأمن. ولتحقيق هذه الأهداف، سوف تتبع الحكومة الجديدة لمالطة السبل التي تفتحها جميع الفرص التي تتيحها المبادرات، التي تتخذها بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط نفسها في المقام الأول، والتي تراعي مكونات سياسة مالطة الخارجية إزاء أوروبا وإزاء بلدان البحر الأبيض المتوسط على السواء.

١٥ - ولسوء الحظ، فإن تعزيز وتنفيذ الأشكال الجديدة من التعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط تعثرت في غالب الأحيان نظرا لوجود توترات كامنة وظاهرة على السواء بين الشمال والجنوب والشرق والغرب. ولذلك فإن هدف حكومة مالطة دوما هو تعزيز عملية الحوار والتعاون في المنطقة، من خلال الإجراءات التي تستطيع الحكومة أن تتخذها من طرف واحد، وكذلك من خلال تشجيع الحكومة لمشاريع وبرامج حل النزاعات، وبناء الثقة، والتعاون العملي، والمشاركة فيها، حسب الاقتضاء. ومما يبعث على الأسف أن كل محاولة جادة بذلت حتى الآن باتجاه تحقيق صلة هيكلية، وقوة الأمل في التوصل إلى حوار على أساس أكثر انتظاما، باءت بالفشل، ولا يبدو أن هناك أملا كبيرا في النجاح في هذا الصدد في المستقبل المنظور.

١٦ - ولو ألقينا نظرة خاطفة على السيناريو الحالي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، نلاحظ أن التقدم المحرز خلال السنوات الأخيرة في عملية السلام في الشرق الأوسط، مع كونها مشجعة، ما زالت تشكل تحديا ضخما في منطقة البحر الأبيض المتوسط. فالتوتر في هذه المنطقة لا يمكن تخفيفه ما لم يوجد حل دائم لمشكلة الشرق الأوسط وإلى أن يوجد هذا الحل.

١٧ - إن الخراب والدمار، والمأساة الإنسانية التي تمخضت عنها سنوات وسنوات من الكراهية الإثنية الدائبة، التي تشاهد في يوغوسلافيا السابقة المجزأة؛ وتقسيم قبرص؛ والجزءات التي فرضها مجلس الأمن على الجماهيرية العربية الليبية والتي ما زالت لها آثار عميقة على البلدان المجاورة؛ والاضطراب الذي حدث مؤخرا في ألبانيا؛ وعدم الاستقرار السياسي في بعض البلدان بسبب تفشي وجود العناصر الأصولية المتطرفة، هي مسائل تبعث على القلق الشديد لدى جميع الدول الساحلية في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

١٨ - وفي هذا السياق، فإن حكومة مالطة، لذلك، تعطي سياستها الخارجية نهجا أوروبيا ونهجا متوسطيا. إن مالطة تؤمن بثبات أن هذا النهج المزدوج إذ يتخلل التعاون والتعاقد المرتقبين بين جميع بلدان البحر المتوسط، يجب أن يعترف بأن الأمن لا يتجزأ في منطقة البحر الأبيض المتوسط، فتتعزز بذلك التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع شعوب المنطقة.

١٩ - إن حكومة مالطة، إذ تحدد سياستها الأوروبية - المتوسطية، تتذكر هذا الاعتبار الهام على الدوام. وهذا بدوره يتيح الاعتراف بالحاجة الماسة إلى تعزيز عملية شاملة للتعاون في البعدين المتوسطي والمحض

والأوروبي - المتوسطي الأوسع على السواء، وبالإمكانات المتاحة في هذا المجال، من جهة. كما إنها، من جهة أخرى، تشير إلى الصعوبات التي تصاحب أي عملية من هذا القبيل للتعاون الأوروبي - المتوسطي.

٢٠ - وفي نيسان/أبريل من هذه السنة، عُقد المؤتمر الوزاري الثاني للشراكة الأوروبية - المتوسطية في مالطة. وهذا الحدث وما تمخض عنه يوفر دليلاً ناطقاً على هذه التحديات التي تواجهها منطقة البحر الأبيض المتوسط وكذلك على الدور الذي تؤديه مالطة المحايدة في المنطقة - وفي ذلك رد مباشر على العوامل الجغرافية - السياسية الشديدة التحديد والفريدة التي توجد حالياً في المنطقة المحيطة بها. لذلك فإن سياسة مالطة المتمثلة في الحياد الفاعل، والتي ليست دوافعها إيديولوجية، تضعها في موقع تنفذ فيه بكفاءة دوري وسيط السلام في المنطقة و/أو المشترك في الحوار حسب الوقائع السياسية التي تحدث وتبرز في أي وقت.

٢١ - لذلك فإن القرار الإجماعي بعقد المؤتمر الأوروبي - المتوسطي الثاني في مالطة قرار منطقي وجدير بالترحيب. ففضلاً عن أن المؤتمر يوفر البيئة السلمية لإجراء حوار تعاوني، فهو يتيح لحكومة مالطة كذلك فرصة التدليل على الإسهام البنّاء الذي تستطيع أن تقدمه في سبيل تعزيز مزيد من التعاون بين أوروبا وبلدان البحر الأبيض المتوسط.

٢٢ - إن مالطة تعتقد أن العملية الأوروبية - المتوسطية تقدم إسهاماً هاماً على طريق حل مشكلة الثغرة الاقتصادية والاجتماعية التي تتزايد اتساعاً والتي ما زالت لعدة سنوات من بين العوامل التي تزعزع استقرار المنطقة. ومالطة تشعر أن مبادرة الاتحاد الأوروبي تتيح فرصاً جديدة ومبتكرة لتعزيز ما تدعو إليه الحاجة الماسة من تعاون وتعاضد فيما بين جميع الدول المشاركة.

٢٣ - لقد اقترحت حكومة مالطة في مؤتمر مالطة الأوروبي - المتوسطي إنشاء شراكة برلمانية أوروبية - متوسطة - وهي آلية تمكن جميع البلدان المشاركة من القيام على نحو منتظم بمناقشة المسائل موضع الاهتمام المشترك ترقباً لوضع برنامج للعمل والأنشطة يستند إلى المبادئ التي عبر عنها إعلان برشلونة.

٢٤ - إن مالطة، إذ تروج لفكرة الشراكة البرلمانية - مجلس لمنطقة البحر الأبيض المتوسط - توخت دوماً إيجاد منتدى دائم يساعد على تطوير وتدعيم التعاون السياسي بين شعوب لها عدد من اللغات والحضارات والديانات والمذاهب المختلفة. إن مثل هذه المؤسسة البرلمانية الدائمة ستخدم بوصفها منتدى يجتمع السياسيون في ظله على أساس منتظم لمناقشة المشاكل المستجدة في المنطقة؛ واستطلاع إمكانات التعاون المتاحة؛ وتحديد الأهداف السياسية المشتركة. وفي هذا السياق، تقدم مالطة مرافقها لاستضافة هذه الشراكة البرلمانية الأوروبية - المتوسطية، إيماناً منها بأن موقع مالطة الجغرافي - الاستراتيجي يمكن أن يكون مكان اجتماع من أجل تحقيق اشتراك البرلمانات النعال في عملية الشراكة هذه، مما سيساعد أيضاً على تقريب النقاش من شعوب البحر الأبيض المتوسط نفسها.

٢٥ - واستنادا إلى الخبرة السابقة، لا بد من تحديد عدد من الاعتبارات الأساسية قبل الشروع بنجاح في أية عملية للحوار المتوسطي. ومن بين هذه الاعتبارات مسألة المشاركة. وفي هذا الصدد، تدرك مالطة إدراكا كاملا أنه لا بد، في أية عملية للتشاور الإقليمي، من إعطاء جميع بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط فرصة للمشاركة على أساس المساواة ومن بداية الطريق. وليست مسألة المضمون بأقل أهمية من مسألة المشاركة. ويلزم، على الأقل في المراحل الأولى، تحديد مضمون الحوار المتوسطي في إطار مواضيع يمكن التحكم فيها، ويمكن أن يدرس بعضها على المستوى دون الإقليمي.

٢٦ - والتصدي لهذه القضايا بصورة عملية لا يتمتع فحسب بما يتمتع به أي جهد جماعي من ميزة جوهرية تتمثل في السعي لإيجاد حلول لمشاكل حقيقية جدا ومشاركة، بل يسهم أيضا بصورة مباشرة وغير مباشرة على السواء في تخفيف حدة الحالة الأمنية - بصورة مباشرة عن طريق تضييق المجالات التي يمكن أن تنشأ فيها أسباب تؤدي إلى الخلافات والشكوك؛ وبصورة غير مباشرة عن طريق تشجيع أنواع السلوك التي تؤدي إلى الثقة والتفاهم المتبادل وهما عاملان يؤديان بحد ذاتهما إلى تهيئة الظروف للأطراف المعنية للدخول في مجالات تعاون أكثر تعقيدا.

٢٧ - وبهذه الروح، قدم الدكتور جورج فيلا، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والبيئة، في خطابه أمام اجتماع المؤتمر الوزاري الثاني عشر لحركة بلدان عدم الانحياز الذي عقد في نيودلهي في نيسان/أبريل ١٩٩٧، اقتراحا بإحياء مجموعة بلدان البحر الأبيض المتوسط غير المنحازة. وتعتقد مالطة أن بإمكان المجموعة أن تسهم إسهاما كبيرا في تعزيز السلم والأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط وأن تكمل بذلك الجهود الجارية في المنتديات الأخرى.

٢٨ - وبهذه الروح أيضا ما برحت حكومة مالطة، منذ وثيقة هلسنكي الختامية لعام ١٩٧٥، تؤكد باستمرار الرتباط القائم بين الأمن والاستقرار في أوروبا من ناحية والأمن والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط من الناحية الأخرى من حيث أن ذلك يشكل جزءا لا يتجزأ من المفهوم القائل بأن الأمن كل لا يتجزأ. وتؤمن حكومة مالطة إيمانا قويا بالدور الذي يمكن أن تقوم به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمصلحة السلم والأمن في البحر الأبيض المتوسط في المستقبل، ولذلك فإنها تؤيد أنشطتها ومبادراتها. وقد أعلنت مالطة، داخل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، هي والدول المشاركة الأخرى، التزامها بالمحافظة على الاتصالات والحوار اللذين بدأهما مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وتعزيزهما مع الدول غير المشاركة بحيث تشمل جميع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط، بغرض الإسهام في تحقيق السلم وتخفيض القوات المسلحة في المنطقة، وتعزيز الأمن، وتخفيف حدة التوترات في المنطقة، وتوسيع نطاق التعاون، وهي غايات توجد فيها مصلحة مشتركة للجميع، وكذلك بغرض تحديد أهداف مشتركة أخرى.

٢٩ - وقد دأبت مالطة، قبل مؤتمر قمة لشبونة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبعده، على التأكيد على أن إنشاء فريق اتصال غير رسمي مفتوح العضوية وتغيير التسمية إلى شركاء التعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط من شأنهما أن يعكسا تغيير التركيز السياسي في أوروبا وتعديل النهج الذي تتبعه

المنظمات المعنية بالأمن الدولي فيما يتعلق بمنطقة البحر الأبيض المتوسط. وهذا التركيز الجديد على قضايا البحر الأبيض المتوسط كان من العوامل التي أدت إلى زيادة حجم العمل الملموس المسجل في سياق البعد الذي يشكله البحر الأبيض المتوسط في النموذج الأمني المشترك والشامل لأوروبا في القرن الحادي والعشرين. وتكرر مألظة تأكيد قناعتها بأنه سيكون من مصلحة جميع الدول المشاركة أن تتاح لشركاء التعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط إمكانات وتسهيلات لحضور اجتماعات المجلس الدائم ومنتدى التعاون الأمني.

٣٠ - كما تضطلع مالطة بدور نشط جدا في فريق العمل المخصص المعني بالتعاون في حوض البحر الأبيض المتوسط التابع للجنة نواب وزراء مجلس أوروبا. ومألظة أيضا عضو في مركز التعاون بين الشمال والجنوب في لشبونة، كما قدمت عددا من المقترحات من أجل تعزيز التعاون بين بلدان البحر الأبيض المتوسط وبخاصة عن طريق مجلس أوروبا ذاته واللجنة الأوروبية.

٣١ - وبالرغم من الصعوبات المتصورة، فإن مالطة تعلق أيضا أهمية كبيرة على إمكانية أن يعقد في نهاية الأمر مؤتمر للأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وتعتقد مالطة أن هذه العملية ينبغي ألا تكون منفصلة تماما عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، باعتبارها المنظمة الأم، بل ينبغي أن تكون "امتدادا إقليميا شبه مستقل" للمنظمة ذاتها. ومن شأن هذه العملية أن توجه اهتمام أوروبا نحو بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط بحيث يمكنها أن تعالج النطاق الواسع لمشاكل المنطقة بنفس القدر من الالتزام الذي عالجت به حتى الآن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المشاكل المناظرة في البر الرئيسي الأوروبي.

٣٢ - ولتكملة هذه الجهود والمبادرات المضطلع بها في هذه المنتديات، وكذلك في المنتديات الأخرى مثل منتدى البحر الأبيض المتوسط وخطة عمل البحر الأبيض المتوسط، تعتزم حكومة مالطة الجديدة أن تستفيد إلى أقصى حد ممكن من اتصالاتها وتمثيلها الدبلوماسي المتاح في الأمم المتحدة وغيرها من المنتديات الدولية من أجل العمل على تحقيق هدفها السياسي المتمثل في جعل البحر الأبيض المتوسط منطقة سلم واستقرار.

٣٣ - وتعتقد مالطة اعتقادا قويا بأن الأمم المتحدة ما زالت هي المؤسسة العالمية الرئيسية التي توفر لجميع الدول الأعضاء منتدى دائما ومتعدد الأطراف وعملي المنحى لإجراء حوار تعاوني فيما بين دول المنطقة. وفي هذا السياق، ترى حكومة مالطة أنه ينبغي أن يستفاد على نحو أفضل من منظومة الأمم المتحدة لزيادة وتعزيز التفاعل والتعاون بصورة أنشط بين بلدان البحر الأبيض المتوسط ومكتب الأمين العام. لذلك فإن مالطة تعتزم أن تبقي المسائل المتصلة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط على رأس قائمة الاهتمامات الدولية عاملة بذلك على زيادة الوعي والاهتمام بالقضايا التي ما زالت تحدد بمنطقة البحر الأبيض المتوسط.

٣٤ - وترى حكومة مالطة أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تزيد من مشاركتها في رصد الحالة في منطقة البحر الأبيض المتوسط وفي تشجيع وتعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي في المنطقة. ومن الناحية الأخرى، تود مالطة أن ترى قيام شعبة الشؤون السياسية للأمم المتحدة بتكريس المزيد من الوقت والاهتمام للحالة المستجدة في منطقة البحر الأبيض المتوسط؛ وتنسيق جميع الإجراءات والتدابير والمبادرات التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ككل في عدد من الميادين. وفي هذا الصدد، يمكن أن يؤدي إنشاء مكتب للبحر الأبيض المتوسط في إطار شعبة الشؤون السياسية الى تيسير الاتصالات والاضطلاع بدور مباشر في تنفيذ أحكام القرارات التي تتخذها الجمعية العامة للأمم المتحدة والمقررات المتخذة في المنتديات الأخرى الدولية والإقليمية، بل والمنتديات دون الإقليمية، التي يكون فيها البعد المتوسطي القضية المحورية قيد النظر.

٣٥ - وفي رأي حكومة مالطة أيضا أن التقرير السنوي المقدم لكي تنظر فيه اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة ينبغي أن يتضمن موجزا للأنشطة التي تقوم بتنفيذها مختلف الهيئات والمنظمات والبرامج لصالح بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط.

٣٦ - وقد التزمت مالطة رسميا، من خلال حكومتها الجديدة، بتهيئة مناخ أكثر مواتاة لتخفيف حدة التوترات التي ما زالت تؤدي الى تفاقم الحالة في 'بحرنا'. وإن مالطة، التي شهدت، لقرون عديدة، أعمال الحرب والصراع في سلسلة لا نهاية لها من القتال وإراقة الدماء التي اندلعت في منطقة البحر الأبيض المتوسط واشتركت فيها، قد كرست نفسها للإسهام في تحويل منطقة البحر الأبيض المتوسط الى منطقة استقرار وأمن وتعاون.

٣٧ - كما تود مالطة أن تعرب عن ترحيبها بتوسيع نطاق دور مركز الأمم المتحدة للإعلام في روما من خلال زيادة التركيز على القضايا التي تهم بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط وكذلك من خلال توسيع نطاق نشر المعلومات عن أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بالبحر الأبيض المتوسط.

٣٨ - ومالطة تواقه لالتماس جميع السبل المتاحة واتباع جميع النهج المتضافرة المؤدية الى تحقيق أهدافها المعلنة المتمثلة في إشاعة السلم والاستقرار والازدهار في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وكدأبها في الماضي، فإن مالطة لن تقصر في سعيها الدؤوب، أو في مبادرتها، أو في التزامها من أجل تحقيق هذا الهدف المتعلق بالسياسات والذي من شأنه أن يكفل مستقبلا أفضل لمجتمعاتنا.
